د. ثابت أبو راس*

الصندوق القومي اليهودي:
الصراع على ماضيه ومستقبله

مقدمة

يعد القانون الأخير والذي اقر بقراءة تمهيدية في الكنيست قبل بضعة أشهر قفزة نوعية في التدهور السياسي الأخلاقي للأحزاب الصهيونية وقياداتيها. هذا القانون والذي بادر إليه عضو الكنيست العنصري المستوطن اوري اريئيل وصوت لجانبه ٦٤ عضوا (من جميع الأحزاب الصهيونية ما عدا ميرتس)، يعد وصمة عار في جبين الحركة الصهيونية برمتها والتي حاولت دائما إبعاد صبغة العنصرية عن هذه الحركة ونهجها، والذي اعتمد منذ انطلاقتها في العام ١٨٩٧ على التضليل والأكاذيب وتزييف التاريخ .

وقد بدأ ذلك في المقولة المشهورة أن "اليهود شعب بلا أرض لأرض بلا شعب" مرورا بمقولات مثل هروب الفلسطينيين من بلادهم في العام ١٩٤٨ والتساؤل "أين هو الشعب الفلسطيني؟"، وعندما اكتشفوا ذلك الشعب صاحب الوطن نعتوا نضاله بالإرهاب، حتى تبنوا بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة مقولة أن جنودهم "أكثر الجيوش أخلاقا في العالم".

هذه الديماغوغية والتضليل كرست في الفترة الاخيرة لإقناع العالم إنهم أصحاب هذه الأرض وليس غيرهم. فتاريخ الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت) معروف للجميع ولكن هناك محاولات لتجميله. القانون العنصري المقترح يقضي بمنع تأجير أراضي الصندوق القومي اليهودي للعرب المواطنين في هذه البلاد. هذه الأراضي تبلغ، حسب مصادر المؤسسة الاسرائيلية، حوالي الـ ١٣٪ من مساحة الدولة.

أعضاء البرلمان المتعصبون والذين يحاولون اضافة فقرة جديدة على قانون دائرة أراضي إسرائيل ١٩٦٠. وحسب هذه الفقرة التي تنص " بالرغم مما قيل في القانون، لا يعتبر احتكار أراضي

* محاضر في دائرة الجغرافيا بجامعة بن غوريون في بئر السبع.

الصندوق القومي اليهودي لليهود على هذه الأراضي كتمييز مرفوض " كذلك " ملائمة لأي حكم ، وثائق الصندوق القومي اليهودي، يفسر بحسب تقدير رأي مؤسسي الصندوق وبحسب وجهة نظر وطنية صهيونية " .

من جهة أخرى فقد قدمت " عدالة " المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في إسرائيل العام ٢٠٠٤ التماسا لإبطال سياسة دائرة أراضي إسرائيل وخاصة البند رقم ٢٧ من أنظمة الصندوق القومي اليهودي –المناقصات– والتي تمنع المواطنين العرب من المشاركة في مناقصات لتسويق أراض . واعتمدت " عدالة " في التماسها على إن دائرة أراضي إسرائيل هي مؤسسة عامة لا تستطيع أن تتبنى ممارستها ما يناقض مبادئ المساواة والتقسيم العادل للموارد وبالتالي تميز ضد الاقلية العربية في إسرائيل .

وقد نظرت المحكمة العليا في نهاية أيلول ٢٠٠٧ بالتماس " عدالة " واقترح ممثلو الصندوق القومي اليهودي والمستشار القضائي للمحكمة تأجيل النظر في الالتماس لمدة ثلاثة أشهر حتى يتسنى للصندوق القومي اليهودي والحكومة إيجاد حل يتم بموجبه استبدال أراض بين الطرفين، وبهذه الطريقة يستطيع الصندوق القومي اليهودي المحافظة على أهدافه . وبكلمات أخرى سيتم إفساح المجال أمام المواطنين العرب المشاركة في العطاءات لتسويق الأراضي التابعة للصندوق القومي اليهودي، مقابل ذلك تقوم الدولة بتعويض الصندوق بمنحه أراضي دولة مقابل ذلك .

في أعقاب التماس " عدالة " قرر المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية ،ميني مزوز ، تسويق أراضي الصندوق القومي اليهودي للمواطنين العرب في إسرائيل أيضا بالرغم من أن أكثر من ٧٠٪ من الجمهور اليهودي في إسرائيل يعارض ذلك (هارتس ،٢٠٠٥). إلا أن قرار مزوز جاء بعد قناعته أن النهج القائم بحرمان المواطنين العرب في إسرائيل من أراض تتبع للصندوق القومي اليهودي هو نهج عنصري ومميز بين المواطنين العرب وباقي المواطنين في دولة إسرائيل، بالتالي لا يمكن الدفاع عنه في المحكمة العليا الاسرائيلية.

هذا الأمر لم يرق لـ" عدالة " لأنه سيكرس سياسة التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل في حوالي أل ١٣٪ من مساحة الدولة، هي أراضٍ يدعى إنها أراضي الصندوق القومي اليهودي. وقد رأت " عدالة " بالتماسها أن تبني هذه السياسة من جانب دولة إسرائيل من شأنه خلق مناطق فصل عنصري كما كان متبعاً في جنوب إفريقيا (المحكمة العليا ٩٢٠٥/ ٠٤) والجديد بالذكر أن المحكمة قد وافقت على التأجيل لمدة ثلاثة أشهر حسب اقتراح الصندوق القومي اليهودي والحكومة الإسرائيلية.

من جهة أخرى فقد انضم مجموعة من كبار الشخصيات الصهيونية في المجتمع الإسرائيلي إلى رد الحكومة والصندوق القومي اليهودي على التماس " عدالة "، وعلى رأسهم قائد الأركان السابق موشي يعلون، والحائز على جائزة نوبل البروفسور يسرائيل اومان. ويعتقد هؤلاء في ردهم أن قبول التماس عدالة من شأنه " إلحاق الضرر بالمشروع الصهيوني وبماهية الدولة اليهودية.... ومستقبل التبرعات للصندوق القومي اليهودي " (زينو ٢٠٠٧).

هذه الدراسة هدفها تقصي تطور الصندوق القومي اليهودي التاريخي ونشاطه قبل قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ وبعدها، حسم النقاش حول كمية الأراضي التي يمتلكها ومصادرها. كذلك يتوقف الكاتب في هذا البحث عند تأثير هذا الصندوق اليوم ومكانته في المؤسسة الإسرائيلية، وتحليل الصراع الدائر حول دور الصندوق ومستقبل الأراضي التي يمتلكها معتمدا بالأساس على مصادر وأدبيات صهيونية.

تأسيس الصندوق القومي اليهودي (الكيرن كييمت)

طرحت فكرة تأسيس صندوق قومي يهودي (كيرن كييمت) في المؤتمر الصهيوني الأول في العام ١٨٩٧على يد هرمن شبيرا . وخلال المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١ تم إقرار إقامة هذا الصندوق.

وبسبب خلافات حول دور الصندوق وأساليب شراء الأراضي في فلسطين فقد اتفق نهائيا على أهدافه ونشاطاته ووضعه القانوني فقط في العام ١٩٠٧. وسجل في بريطانيا حسب قانون الشركات باسم الصندوق القومي اليهودي، وقد جاء في قانون تأسيس الصندوق:

" ان الهدف الأساسي هو شراء أو استئجار أو مبادلة أو استملاك أي أراضٍ أو غابات واكتساب حقوق الحيازة والمرافق والأملاك الأخرى ، غير المنقولة في فلسطين وسورية، وأي جزء آخر في تركيا وشبه جزيرة سيناء " (الصندوق القومي اليهودي ٢٠٠١ ص ٣٥–٣٦). وقد قام الصندوق بشراء القطعة الأولى في فلسطين في العام ١٩٠٤ حيث اشترى من المصرف الانكليزي – الفلسطيني

وقد كتب بنيامين هرتسل في يومياته في العام ١٨٩٥ " مع شراء البلاد سنحقق حالا فائدة مادية للدولة التي ستحتوي الأراضي المملوكة خاصة في مختلف أنحاء البلاد، وعلينا تفريغها من أصحابها. السكان الفقراء سنحاول إخراجهم بدون ضجة إلى ما وراء الحدود عن طريق ضمان عمل لهم في البلاد المجاورة".

قطعة ارض مساحتها ٢٠٠٠ دونم شمال غربي مدينة طبريا قرب قرية حطين .

والجدير ذكره أن جميع الأراضي التي تم شراؤها في السنوات الأولى لإقامة الصندوق كانت من ملاكين يهود ومن المصرف الانكليزي – الفلسطيني. وحسب مصادر الصندوق القومي اليهودي فان أول قطعة ارض اشتراها من المواطنين العرب كانت قرب قرية العفولة في مرج ابن عامر . والأرض التي بلغت مساحتها ٣٠٢٤ دونماً كانت قد اشتريت من عائلة سرسق اللبنانية (الصندوق القومي اليهودي ، ص ٤٨).

هذا وقد تبنت الحركة الصهيونية بكاملها ومنذ البداية مصطلح " الأرض القومية "أو "الملكية القومية". وهدفت من ذلك تشجيع شراء الأراضي في فلسطين لصالح الشعب اليهودي كمجموعة والتقليل من أهمية الملكية الفردية.

يشرح بروفسور يهوشواع وايزمان (قوانين التملك، ١٩٩٣ ، ٢١٦– ٢١٨) الهدف من تبني مصطلح الملكية اليهودية للأرض أو" الملكية القومية" فيكتب:

١– الملكية القومية للأرض مهمة من اجل بناء المساواة والعدل الاجتماعي.

٢– الملكية القومية للأرض تعزز من العلاقة بين يهود الشتات وبين دولة إسرائيل.

٣– الملكية الجماعية تساعد على استيعاب المهاجرين اليهود وخاصة الفقراء بينهم.

٤– الملكية الجماعية تساعد على التخطيط السريع أما الملكية الفردية فتؤدي إلى وضع عراقيل من اجلها.

٥– تساعد على توزيع السكان في البلاد حسب إرادة الحركة الصهيونية والحكومة الاسرائيلية.

٦– كون الأرض ملكية جماعية يمنع نقلها لأياد غير يهودية ولا يمكن المتاجرة فيها.

ولم يكن هدف الحركة الصهيونية شراء الأرض فقط، وإنما "تطهيرها" من سكانها. وقد كتب بنيامين هرتسل في يومياته في العام ١٨٩٥ " مع شراء البلاد سنحقق حالا فائدة مادية للدولة التي ستحتوي الأراضي المملوكة خاصة في مختلف أنحاء البلاد، وعلينا تفريغها من أصحابها. السكان الفقراء سنحاول إخراجهم بدون ضجة إلى ما وراء الحدود عن طريق ضمان عمل لهم في البلاد المجاورة، لكن في بلادنا سنمنع منهم كل عمل ... نقل الأراضي لسلطتنا وإخراج الفقراء من دولتنا يجب تنفيذها بلطف وبحذر..."

ويضيف يوسف نحماني بعد قرار الجمعية العمومية في تشرين الثاني ١٩٤٧ على تقسيم البلاد لدولتين:

" في قلبي فرحة ممزوجة بحزن، الفرح ليس كاملاً: الفرح بان الشعوب اعترفت في نهاية الأمر بأننا لسنا طائفة إنما دولة، وحزن لأننا خسرنا نصف البلاد، يهودا والسامرة... ٨٠٪ من الأرض ما زالت في أيدي العرب بالاضافة إلى ذلك سيكون في الدولة اليهودية ٤٠٠ ألف عربي". ويذكر ارنون غولان (١٩٩٢) في بحثه عن السيطرة على الأراضي العربية إبان حرب عام ١٩٤٨ ان موضوع تهجير السكان الفلسطينيين العرب وهدم بيوتهم، قد طرح عدة مرات على طاولة متخذي القرار في الجانب اليهودي عشية الحرب.

القضية : أراضي الصندوق القومي اليهودي أراضي اللاجئين؟

يدور النقاش هذه الأيام عن ١٣٪ من مساحة دولة إسرائيل تعتبر بنظر الحركة الصهيونية بسياسييها ومؤرخيها أنها أراضٍ يهودية تم شراؤها لكي تصبح "أرضاً ملكاً لليهود إلى ابد الآبدين".

هذه الأرض تقدراليوم بحوالي ٢،٥ مليون دونم بغالبيتها الساحقة هي بالأساس أراضي لاجئين فلسطينيين طردوا من بلادهم أبان حرب ال١٩٤٨ . وبالرغم من قرار ١٩٤ والذي أعترف بحق

ويناقش بنيامين ميخائيل (٢٠٠٧) الادعاء أن أراضي الصندوق القومي اليهودي قد تم شراؤها بأموال يهودية عن طريق " العلبة الزرقاء وبتبرعات" و " قرش وراء قرش " فيكتب ان هذا الادعاء " كاذب، فغالبية هذه الأراضي، حوالي الثلثين، هي أراضٍ سرقت من أصحابها بالقوة، طرداً، أو بقوانين مصادرة عنصرية".

اللاجئين في فلسطين بالعودة، فان هذه الأراضي قد صودرت ونقلت من ملكية عربية إلى ملكية يهودية .

حسب الأدبيات الصهيونية المختلفة فان جميع ما اشترته الحركة الصهيونية ومهاجروها بمن فيهم الصندوق القومي اليهودي، قبل أيار ١٩٤٨، هو حوالي ١،٨ مليون دونم . نصف هذه الأراضي بيعت للصندوق القومي اليهودي على يد عائلات عربية ملكت أراضي في فلسطين ولكنها لم تسكنها. هذا أيضا بدون الخوض في أساليب البيع ودور الانتداب البريطاني في الأمر بين ١٩٢٢–١٩٤٨.

ويقدر المدير الأسبق للصندوق القومي اليهودي الأراضي بحوزة اليهود في حزيران ١٩٤٧ ب ١،٨٥٠،٠٠٠ دونم . ١٨١،١٠٠ دونم تم استئجارها من الحكومة الفلسطينية وحوالي ١٢٠،٠٠٠ دونم تم شراؤها من كنائس وشركات أجنبية، غرانوت (١٩٥٢: ٢٧٨). ويقدر أن حوالي المليون دونم قد تم شراؤها من الملاكين العرب الكبار. أما اليوم فيقرر عميعاد نيف (٢٠٠٧) أن أراضي الصندوق القومي اليهودي تبلغ ١٤٪من مساحة الدولة وان هذه الأراضي بالأساس في مركز البلاد.

ويبين الجدول التالي استملاكات الصندوق القومي اليهودي المسجلة في سنوات مختارة (غرانوت ، ص٢٨١):

السنة	استملاكات الصندوق	المجموع
١٩٢٤–١٩٢٤	١٦،٣٦٦	
١٩٢١	٤٣،٠٢١	٦٥،٣٨٤
١٩٢٩	٥٩،٥٤٩	٢٦١،٦٤٠
١٩٣٠	١٦،٩٨٧	٢٧٨،٦٢٧
١٩٣٥	١٦،٥٢٤	٣٥٨،٣٨٠
١٩٤٠	٤٣،١٨٠	٥١٥،٩٥٠
١٩٤٧		٩٢٨،٢٤١
ايار ١٩٤٨		٩٣٦،٠٠٠

ورأى فيتكون (١٩٩٢)، رئيس مجلس إدارة الصندوق اليهودي السابق أنه عند الإعلان عن إقامة الدولة في العام ١٩٤٨ كانت مساحتها حوالي ٢٠،٤ مليون دونم منها ٩٤٠ ألف دونم بملكية الصندوق القومي اليهودي . أما غورني غرينيبرغ (١٩٩٧) فيدعي أنه عند إقامة الدولة كان هناك حوالي ١،٤٨ مليون دونم ملك لليهود منها حوالي ٩٥٠ ألف دونم ملك الصندوق القومي اليهودي والباقي بأيدي أفراد وشركات يهودية.

ويناقش بنيامين ميخائيل (٢٠٠٧) الادعاء أن أراضي الصندوق القومي اليهودي قد تم شراؤها بأموال يهودية عن طريق " العلبة الزرقاء وبتبرعات" و " قرش وراء قرش " فيكتب ان هذا الادعاء " كاذب، فغالبية هذه الأراضي، حوالي الثلثين، هي أراضٍ سرقت من أصحابها بالقوة، طرداً، أو بقوانين مصادرة عنصرية. من ملايين الدونمات بحوزة الصندوق القومي اليهودي ، بصعوبة تم شراء ٩٥٠ ألف دونم قبل قيام الدولة، أما الباقي فقد حصل عليها من الدولة والتي أرادت مقاولاً ثانوياً لعملية التمييز الملوثة . لا " علبة زرقاء " ولا " قرش وراء قرش " فقط سطو " .

أما روت كراك (١٩٩٣) فتؤكد أن ما ملكه الصندوق القومي اليهودي سنة واحدة بعد قيام الدولة، أي في العام ١٩٤٩ كان قد وصل الى ١،٩٤٠،٠٠٠ قسمتها عنى النحو التالي:

أرض داخل المدن	٧٥،٠٠٠ دونم
أرض زراعية	٨٥٦،٠٠٠ دونم
تأجير	٩،٠٠٠ دونم
أراضي دولة (شراء)	١،٠٠٠،٠٠٠ دونم
المجموع	١،٩٤٠،٠٠٠ دونم

وتكتب روت كراك أن المليون دونم قد تم منحها للصندوق القومي اليهودي مباشرة بعد قيام الدولة في العام ١٩٤٩ . وقد تم ذلك بموجب قرار لرئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون حيث تقع هذه الأراضي في الأساس داخل المدن العربية، والتي أصبحت مختلطة بعد عام ١٩٤٩، وبجوار قرى عربية قائمة وفي مناطق قرى عربية

ويعترف الباحث الجغرافي ارنون سوفر في وصفه أساليب شراء الأراضي الفلسطينية بعد قيام الدولة في منطقة الجليل أبان فترة الحكم العسكري " لقد كنا قتلة، لكن هذا لم يكن ظلماً من اجل الظلم، كانوا على ثقة بأنه إذا لم تستطع ضمان بناء مستعمرات – يهودية على طول خط مشروع المياه القطري، سيقومون بتسميم المياه في الدولة"

مهجرة. أما زئيف تسور (١٩٨٣) فيعتقد انه كان عند قيام الدولة بملكية الصندوق القومي اليهودي ٩٤٠ ألف دونم، وكان هناك ٨٠١ الف دونم أخرى بملكية يهودية خاصة . ويجزم يحيئيل ليكيط، الرئيس الحالي لمجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي أن ١٦٪ من الأراضي العامة في إسرائيل في حوزة الصندوق .

من جهة أخرى فقد قسم سامي هداوي، والذي عمل مخمنا للضرائب إبان الانتداب البريطاني، ملكية الأراضي في فلسطين في (إحصائيات القرى، ١٩٤٥)، حتى العام ١٩٤٥ على النحو التالي:

أراضٍ عربية	١٢،٥٧٤،٧٧٤دونماً
أراضٍ يهودية	١،٤٩١،٦٩٩
أراضٍ عمومية	١١،٩٥٠،٦٥٨
أراضٍ للآخرين	١٤٢،٠٥٠
طرق، سكك حديد أنهار وبحيرات	١٦٣،٨٢٤
المجموع	٢٦،٣٢٣،٠٢٣ دونماً

أما عارف العارف والذي شغل منصب حاكم قضاء بئر السبع إبان الانتداب البريطاني، فذكر أن مجموع الأراضي بملكية يهودية قد بلغت حتى عام ١٩٤٥، ١،٥٠١،٦٤٤ دونما. (عارف العارف، ١٩٧٣).

وهكذا نرى وجود أجماع عام بأن أراضي الصندوق القومي اليهودي حتى العام ١٩٤٨ لم تتعد ال ٩٥٠ الف دونم.

صفقتا المليوني دونم

الحديث عن أن الصندوق القومي اليهودي استطاع شراء أراضيه والتي تبلغ أكثر من مليونين ونصف المليون دونم من تجميع " قرش وراء قرش" في "العلبة الزرقاء" تصطدم بواقع صفقتي المليوني دونم واللتين أبرمهما دافيد بن غوريون رئيس الحكومة الأول في إسرائيل مع ممثلي الصندوق القومي اليهودي .

فقد أبرمت الصفقة الأولى للمليون الأول قانونيا.في تاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٤٩ .

هذا القرار لم يكن قرارا رسميا ولا قانونيا . حيث قامت حكومة إسرائيل ببيع ممتلكات ليست بحوزتها وإنما تم الحصول عليها في حالة حرب. والأكثر من ذلك ان القوانين التي سنتها حكومة إسرائيل في الأشهر الأولى لقيام الدولة الإسرائيلية لم تعط الحكومة حق التملك بهذه الأراضي (بنفنستي ،٢٠٠٧).

وفي تشرين الأول ١٩٥٠ باعت الحكومة الصندوق القومي اليهودي مليون دونم إضافية. والجدير ذكره أن صفقة المليون الأولى قد تمت قبل اتخاذ قرار ١٩٤ في الأمم المتحدة بأسبوع. هذا القرار ينص على حق اللاجئين بالعودة إلى وطنهم إذا أرادوا ذلك (غولان، ١٩٩٢. بابه، ٢٠٠٧) . والواضح أن بن غوريون قد قصد وضع العراقيل أمام تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ ومنع اللاجئين من العودة إلى وطنهم . من جهة أخرى فقد أراد بن غوريون بهاتين الصفقتين إبعاد حكومته عن عمل غير أخلاقي وغير قانوني، مثل وضع اليد عنوة على أراضي المهجرين الفلسطينيين، وفي نفس الوقت جعل هذه الأراضي أراضي بملكية قومية يهودية (بنفنستي ٢٠٠٧)

وقد أكدت لجنة التحقيق الرسمية في أعقاب أحداث تشرين الأول ٢٠٠٠، نقل الأراضي لصالح الصندوق القومي اليهودي حيث نصت في تقريرها : " كانت عمليات المصادرة مسخرة بوضوح وعلنا لمنافع الاغلبية اليهودية " . الأراضي الفلسطينية نقلت إلى أجسام ، مثل صندوق أراضي إسرائيل، والذي يهدف– وفق تعريفه – لخدمة الاستيطان اليهودي ، أو إلى مديرية أراضي إسرائيل، التي خدمت الهدف نفسه ، بناء على مناهجها الادارية (لجنة أور ٢٠٠٣) . من جهة أخرى وفي ردهم على التماس "عدالة" اعترف ممثلو الدولة أنها وفي أيامها الأولى توجهت للصندوق القومي اليهودي بشراء أراضٍ منها، وحسب رأي الصندوق فقد " كانت الدولة في عوز لأثمان الأراضي كي تكون عونا للدولة الفتية على الاحتياجات الأمنية المحلية....." (غولان، ١٩٩٢).

ومع أن الصندوق القومي اليهودي قد تبنى سياسة رسمية بعدم شراء الأراضي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من اجل البقاء خارج النقاشات والخلافات السياسية والخارجية في التجمع الإسرائيلي، إلا أن "هيمانوتا" كانت الجسم الإسرائيلي الأول الذي نشط في شراء الأراضي في المناطق المحتلة من عام

ويدعي هؤلاء أن صفقتي المليونين دونم لم تتم بأكملها، حيث حصل الصندوق القومي اليهودي على مليون وربع المليون دونم فقط . ويوضح ممثلو الصندوق للمحكمة إنهم يملكون نحو ٢،٥ مليون دونم فقط، أي نحو ١٠ ٪ من مجمل مساحة الدولة والتي تبلغ حوالي أل ٢٢ مليون دونم (رد الصندوق القومي اليهودي على التماس عدالة ٠٤/٩٢٠٥).

ويعترف الباحث الجغرافي ارنون سوفر في وصفه أساليب شراء الأراضي الفلسطينية بعد قيام الدولة في منطقة الجليل أبان فترة الحكم العسكري " لقد كنا قتلة، لكن هذا لم يكن ظلماً من اجل الظلم، كانوا على ثقة بأنه إذا لم تستطع ضمان بناء مستعمرات – يهودية على طول خط مشروع المياه القطري، سيقومون بتسميم المياه في الدولة" (عميرام بركات ،٢٠٠٥).

شركة "هيمانوتا"

بادر الصندوق القومي اليهودي في صيف ١٩٣٨ إلى إنشاء شركة ثانوية تابعة له . هذه الشركة والتي عرفت باسم "هيمانوتا" وهي كلمة باللغة الآرامية معناها " أمانة" سجلت في القدس، ولاحقا في رام الله لكي تستطيع شراء الأراضي حسب القانونين الإسرائيلي والأردني .

وتتبع هذه الشركة كليا للصندوق القومي اليهودي حيث ٩٩٪ من اسهمها تابعة للصندوق وهي أداة لصفقات لا يستطيع الصندوق القيام بها .

وقد فسر أنشاؤها بالحاجة إلى المرونة في عقد صفقات الأراضي ونقل الأموال من خارج البلاد إلى فلسطين في فترة " الكتاب الأبيض" ابان الانتداب البريطاني . وقد نص هذا الكتاب والذي صدر عام ١٩٣٩ على تحديد شراء الأراضي على اليهود في فلسطين (غبرائيل الكسندر، ١٩٩٣) وخلافا للصندوق القومي اليهودي فان شركة "هيمانوتا" تستطيع بيع أراضٍ وتبديلها والتعامل مع مستثمرين يهود وتجنيد أموال شخصية من خارج البلاد.

ومع أن الصندوق القومي اليهودي قد تبنى سياسة رسمية بعدم شراء الأراضي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ من اجل البقاء خارج النقاشات والخلافات السياسية والخارجية في التجمع الإسرائيلي، إلا أن "هيمانوتا" كانت الجسم الإسرائيلي الأول الذي نشط في شراء الأراضي في المناطق المحتلة من عام ١٩٦٧ (عميرام بركات، ٢٠٠٥).

وتعتبر "هيمانوتا" الذراع الطويل للصندوق القومي اليهودي. مع انها مسجلة كشركة مستقلة فان مكاتبها، عنوانها وموظفيها يعملون من خلال مكاتب الصندوق القومي اليهودي . ولا توجد الكثير من المعلومات والمعطيات عن نشاط هذه الشركة حيث تعمل بسرية كبيرة (كيدار ٢٠٠٥).

هذا وقد تعرض نشاط الصندوق القومي اليهودي وشركة هيمانوتا الاستيطاني في البلدة القديمة من القدس إلى انتقاد حاد. فقد تسلم الصندوق من القيم على أملاك الغائبين عشرات الممتلكات العربية والتي أعلن عن أصحابها كغائبين (مع العلم إن قسماً منهم سكن في تلك الفترة قريبا من أملاكه خارج حدود مدينة القدس). وقد قام الصندوق القومي اليهودي بطرد نزلاء هذه البيوت والمتاجر منها، ليعطيها لجمعيات مستوطنين متطرفة تدعى العاد وعطرات كوهانيم وتعمل على تهويد القدس وإسكان اليهود في حارة المسلمين (عميرام بركات ٢٠٠٥).

مكانة الصندوق القومي اليهودي في إسرائيل

في أيار ١٩٥٤ صدرت مذكرة خاصة بخصوص الصندوق القومي اليهودي. هذه المذكرة حولت الشركة التي أنشئت في الخارج إلى منظمة داخلية تعمل في إسرائيل . هذا التفويض الذي منحه وزير العدل وبالتالي الحكومة والمشرع الإسرائيلي أقر بنشاطات الصندوق القومي اليهودي وأهدافه. "..... شراء ، اقتناء بالإيجار الطويل الأمد أو التبادل ، الحصول عن طريق الإيجار طويل الأمد أو بأي شكل آخر ، على أراض وأحراج، وحقوق وضع اليد

حسب قانون الصندوق القومي اليهودي من العام ١٩٥٣ فقد صنف كمنظمة أو شركة مستقلة مسجلة في بريطانيا وله فرعه في إسرائيل بمصادقة المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية. وللصندوق مكانة خاصة فهو شركة فردية مستقلة مع مزايا جماعية عامة. الصندوق القومي اليهودي، هو منظمة تعمل من خارج البلاد ولا تخضع لأية رقابة محلية.

ورهونات استفادة، وكل حقوق متشابهة، بالاضافة إلى العقارات غير المنقولة من أي نوع أخر ، في المنطقة المحددة (وهي تشمل ، كما ورد في هذه المذكرة ، دولة إسرائيل في أية مساحة خاضعة لسيادة الحكومة الاسرائيلية) أو في أي جزء منه ، لغرض توطين اليهود على الأراضي والممتلكات المذكورة (التشديد بالأصل) (المذكرة). كذلك فقد تم الاعتراف بالصندوق القومي اليهودي كذراع من أذرع الصهيونية العالمية، وسن قانون خاص يعترف به كشركة إسرائيلية مستقلة.

كذلك فقد وقعت معاهدة في تاريخ ٢٨/١١/١٩٦١ بين الصندوق القومي اليهودي ودولة إسرائيل تقوم على ثلاثة ركائز :

١) الحفاظ على ملكية الأرض التابعة للصندوق القومي اليهودي منفصلة عن باقي أراضي الدولة.

٢) أراضي الصندوق القومي اليهودي لا تباع وستبقى أزلية بملكية الشعب اليهودي.

٣) أن مديرية أراضي إسرائيل التي تدير أراضي الصندوق القومي اليهودي تعمل وسيطا ليس إلا، وان إدارة هذه الأراضي يجب أن تكون بما يتلاءم مع المذكرة الموقعة بينهما، والتي تنص على أن الهدف من شراء هذه الأراضي هو توطين اليهود فقط، وأي خروج عن هذا المبدأ بحاجة إلى موافقة الصندوق القومي اليهودي .

وحسب هذه المعاهدة فلا يرى الصندوق القومي اليهودي أية غضاضة باهتمامه بالمواطنين اليهود فقط، وهو غير ملزم بمعاملة كل مواطني الدولة بشكل متساوٍ.

ويقدر عادي نيف عضو مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي السابق، ورئيس تحرير مجلة " الأرض " انه كان في العام ١٩٦٢ عند التوقيع على المعاهدة بين الحكومة الإسرائيلية والصندوق القومي اليهودي ، بحوزة الصندوق ٢،٣ مليون دونم . حوالي الـ ٩٠٠ ألف دونم من هذه الأراضي اشتراها الصندوق قبل قيام الدولة . أما الباقي فقد تم نقلها من سلطة التطوير مقابل مبلغ معين .

يعتبر الصندوق القومي اليهودي أن له مكانة خاصة في إسرائيل، وان الأراضي التي يملكها ليست " أراضي دولة " وان الملكية للأرض التي بحوزته هي ملكية حصرية وتامة للصندوق ومنفصلة عن الدولة . هذه المكانة تنبع من المعاهدة التي وقعت بين دولة إسرائيل وصندوق أراضي إسرائيل في تاريخ ٢٨/١١/ ١٩٦١ ومن ثلاثة قوانين: قانون أراضي إسرائيل، قانون أساسي : أراضي إسرائيل، وقانون دائرة أراضي إسرائيل والتي سنت في العام ١٩٦٠ .

تلزم القوانين الثلاثة مديرية أراضي إسرائيل بإدارة أراضي الصندوق القومي اليهودي والمحافظة عليها كأراض تتبع للشعب اليهودي فقط، وهي بمثابة وديعة أزلية للشعب اليهودي لأنه تم شراؤها بأموال التبرعات اليهودية .

وبواسطة هذه القوانين تبنت الدولة المبدأ الذي اعتمده وأقره الصندوق القومي اليهودي بضرورة الحفاظ على الملكية العامة للأراضي، ليس فقط لأراضي الصندوق القومي اليهودي، وإنما لأراضي الدولة جميعها.

وفي هذه القوانين أيضا تم إقرار أسلوب استئجار الأراضي، والذي تأثر جدا بالمبدأ المذكور أعلاه.

حسب قانون الصندوق القومي اليهودي من العام ١٩٥٣ فقد صنف كمنظمة أو شركة مستقلة مسجلة في بريطانيا وله فرعه في إسرائيل بمصادقة المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية. وللصندوق مكانة خاصة فهو شركة فردية مستقلة مع مزايا جماعية عامة. الصندوق القومي اليهودي، هو منظمة تعمل من خارج البلاد ولا تخضع لأية رقابة محلية.

حتى العام ١٩٦٠ كانت هناك أربعة أجسام تدير شؤون الأراضي بملكية عامة في إسرائيل :الدولة نفسها، الصندوق القومي اليهودي ، سلطة التطوير والابوتروبوس او القيم على أملاك الغائبين. إن إقامة مديرية أراضي إسرائيل جاءت لتضع حدّاً للشرذمة بين الأجسام المختلفة. وتبلغ مساحة الأراضي في ملكية جماعية حوالي أل ٩٣٪ من مساحة دولة إسرائيل. هذا الرقم لا يوجد له مثيل في أية دولة في العالم (عدا الأنظمة الشيوعية).

(توزيع الأراضي حسب الألوية)والتي تديرها مديرية أراضي إسرائيل (بآلاف الدونمات-١٩٨٩)

اللواء	كيرن كييمت	سلطة التطوير	الدولة	بدون تسوية	المجموع	مساحة اللواء
القدس	٤٢٧,٨	٧٩٧,٢	٣١٣,٩	١١,٦	٥٥٠,٤	١،٦٤٢,٧
الشمال	٩٣٩,٥	٩١٢,٨	٢،٠٩٤,١	٢٦,٠	٣،٩٧٢,٤	٤،٧٦٤,٥
حيفا	١٦٨,٠	١٧٤,٠	١٨٩,٦	٢,٠	٥٣٣,٦	٧٨٨,٢
تل-ابيب	١٨,٣	٣٣,٤	٢٥,٨	٠,٤	٧٧,٩	١٥٣,٣
المركز	٣٩٤,٦	٤٧٧,٦	١٧٩,١	٢,٧	١،٠٥٤,٠	١،٢٩٦,١
الجنوب	٣٧٢,٨	١٧٤,١	١١،٢٩٧,٨	٤٩٢,٤	١٢،٣٣٧,١	١٢،٩٨٦
المجموع	٢،٣٢١,٠	٢،٥٦٩,٠	١٤،١٠٠,٢	٥٣٥,٢	١٩،٥٢٥,٤	٢١،٦٣٠,٨
مجموع بالنسبة ٪ا	٪١١,٩	٪١٣,٢	٪٧٢,٢	٪٢,٧	٪١٠٠,٠	

أما في العام ٢٠٠٣ فقد زادت الأراضي بحوزة الصندوق القومي اليهودي، ووصلت الى ١٣٪

(توزيع الأراضي حسب الألوية)والتي تديرها دائرة أراضي إسرائيل (بآلاف الدونمات-٢٠٠٣)

اللواء	الصندوق القومي اليهودي	سلطة التطوير	بدون تسوية	الدولة	أرض بملكية خاصة	أراضي مديرية أراضي أسرائيل
القدس	٥٠٨	٧٦٥		٣٢٤		١،٥٩٧
الشمال والجولان	١،٠٣١	٨٩٠		١،٩٩٧		٣،٩١٨
حيفا	٢٠٧	١٨٨		٢٣٥		٦٣٠
تل-ابيب	٢٤	٣٣		٢٨		٨٥
المركز	٤٠٣	٤٥٠		٢٠٣		١،٠٥٦
الجنوب	٣٨٢	١٧٨		١١،٦٣٤		١٢،١٩٤
المجموع	٢،٥٥٥	٢،٥٠٤	٩٦٧،٦٤٥	١٤،٤٢١	١،٣٩٤،٣٣٥	١٩،٤٨٠

ملاحظة: مساحة دولة إسرائيل ٢١،٨٤١،٩٨٠ دونماً (بما فيها هضبة الجولان)

اراض بملكية خاصة ١،٣٩٤،٣٣٥ دونماً

المصدر : مديرية أراضي إسرائيل www.mmi.gov.il/statistic/p٢٣٦.

المبنى التنظيمي للكيرن كييمت

لقد مر الصندوق القومي اليهودي منذ إقامته بعدة تغيرات تنظيمية. هذه التغيرات هدفها خلق تنظيم قادر على مواجهة المتغيرات السياسية والجغرافية التي يعمل حسبها. فبعد أن كان هدف الصندوق القومي اليهودي شراء الأراضي الفلسطينية وتوطين اليهود فقط قبل عام ١٩٤٨، فقد توسعت مهامه بعد قيام دولة إسرائيل وتوسع نشاطه ليشمل أموراً أخرى.

يدير الصندوق القومي اليهودي مجلس إدارة مكون من ٣٦ عضوا، ويعمل فيه مئات الموظفين اليهود في خارج البلاد وداخلها. وقد أقامت هذه المؤسسة ثلاثة مراكز لوائية في إسرائيل: في الشمال والمركز والجنوب، يعمل فيها أكثر من خمسمائة موظف . وتقسم هذه المراكز إلى مكاتب مناطقية: حيث يقسم المركز الشمالي، مثلا، إلى خمسة مكاتب مناطقية يعمل فيها حوالي ال ٢٠٠ موظف .

يبذل الصندوق القومي اليهودي الكثير من طاقته لموضوع

ان الغطاء القانوني غير واضح المعالم الذي يعمل فيه الصندوق قد أعطاه الإمكانية لممارسات أقل ما يقال عنها إنها لا تتمتع بإجماع ومشكوك في أمرها. فإلى جانب شراء الأراضي في المناطق المحتلة قام الصندوق ببناء البنية التحتية لبعض المزارع الفردية اليهودية التي أقيمت على أرض صودرت من عرب النقب. ومن جهة أخرى فقد قام عمال الصندوق وبعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بنقل أشجار وأزهار معينة طبيعية وغيرها من القطاع إلى داخل إسرائيل

التحريش. ويعد زرع الأشجار والغابات في إسرائيل أحد أكثر الطرق نجاعة للحفاظ على " أراضي الدولة "، وهناك حوالي مليون دونم محرشة في إسرائيل (التقرير السنوي للصندوق ٢٠٠٦) . إن إدارة هذه الغابات والأحراش وتطويرها وإقامة مراكز ترفيهية واستجمام ومسارات للتنزه تقع جميعها ضمن مهام الصندوق نفسه.

غالبية الغابات والأحراش المزروعة في إسرائيل غير مزروعة على أراضي الصندوق القومي اليهودي وإنما على أراضي دولة. وحسب قرار مجلس أراضي إسرائيل رقم ١٠٤٥ فان كل الأراضي المزروعة بالأحراش والغابات في إسرائيل أجرت لأمد بعيد للصندوق القومي اليهودي بمبلغ رمزي . ويذكر المؤرخ أيلان بابه في كتابه التطهير العرقي في فلسطين دور التحريش وحدائق الاستجمام التابعة للصندوق القومي اليهودي في محو الذاكرة الفلسطينية من خلال قلع الأشجار والتي من الممكن أن تدل على التاريخ الفلسطيني مثل التين والصبر، وزرع أشجار أوروبية مكانها مثل الصنوبريات. ويفند المؤرخ بابه أكاذيب الموقع الالكتروني التابع للصندوق القومي اليهودي على الشبكة الإلكترونية بأن الصندوق قد جعل "الصحراء تزدهر" وأن غابات وأحراش الصندوق قد زرعت فوق "مناطق قاحلة شبيهة بالصحراء" (ص. ٢٥٧).

من جهة أخرى يبذل الصندوق الكثير من جهوده لموضوع التخطيط في البلاد، وهناك قسم تخطيط شامل في هذه المؤسسة يبادر إلى تخطيط قرى ومستوطنات يهودية ويراقب مقترحات تخطيط لمؤسسات أخرى ويهتم في التأثير على التخطيط في إسرائيل بكل مستوياته :القطرية ، اللوائية والمحلية.

ولا تنسى هذه المؤسسة أهمية التربية على مفاهيم وفكر وتاريخ الصندوق القومي اليهودي، حيث ترصد مبالغ كبيرة للعمل التربوي والإرشادي في أوساط الشباب وطلاب المدارس، وتقوم بحملات توعية لأهمية الأرض والطبيعة وضرورة الحفاظ عليهما. وهناك أقسام أخرى في الصندوق القومي اليهودي واهمها قسم تجنيد الموارد. وينشط هذا القسم في خمسين دولة في العالم، حيث جند الصندوق القومي اليهودي في العام ٢٠٠٥ حوالي ٢٧،٥ مليون دولار لأغراضه المختلفة (تقرير الصندوق، ٢٠٠٦). ولا ينسى الصندوق القومي موضوع العلاقات العامة والإعلام . فهناك قسم آخر في المؤسسة يعمل بشكل منهجي على تجميل وترويج نشاطاته. ففي تقريره الأخير للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦ والذي أعده وقدمه للكونغرس الصهيوني وصف الصندوق نفسه بأنه يمر في " ثورة خضراء "، وانه أصبح أكبر التنظيمات الخضراء في البلاد، حيث تبنى الصندوق سياسة التطوير المستديم، وان كل ما يوجد في الغابات بما فيها مواقع تاريخية وأثرية، ونباتات وحيوانات الى غير ذلك، يتبع للصندوق القومي اليهودي.

غني عن القول أن الغالبية العظمى للقرى الفلسطينية المهجرة من عام ١٩٤٨ قد غطيت بأحراش الصندوق القومي اليهودي . كذلك يهتم الصندوق في موضوع استصلاح الأراضي وتطويرها، وإقامة خزانات المياه وشق الطرق.

وهناك عدة شركات ثانوية ومعاهد تابعة للصندوق القومي اليهودي، ومنها شركتا هيمانوتا المذكورة أعلاه ومزعاك. ومن أهم هذه المعاهد معهد أبحاث سياسة الأراضي واستعمالها الذي يعقد مؤتمرا سنويا بمشاركة كبار رجال الدولة، ويصدر مجلة فصلية هي مجلة الأرض كمنصة نشطة للكتاب اليهود الداعمين لسياسة الصندوق القومي اليهودي وغيرهم .

أدوار أخرى للصندوق القومي اليهودي

حتى العام ١٩٤٨ عمل الصندوق القومي اليهودي كذراع تابع

للوكالة اليهودية في كل ما يتعلق بشراء الأراضي . وبعد قيام الدولة استمر الصندوق في وظيفته ولكن هذه المرة كذراع لحكومة إسرائيل. بعد حرب عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان تطابقت سياسة شراء الأراضي للصندوق القومي اليهودي مع سياسة حكومة إسرائيل الاستيطانية، فعمل الصندوق القومي اليهودي على شراء الأراضي وخاصة في الضفة الغربية.

وتركز شراء الأراضي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ في المناطق المحاذية لأراض ادعى الصندوق القومي اليهودي بانها ارض يهودية اشتريت قبل عام ١٩٤٨، وكانت تحت سلطة القيم على الأملاك الأردني والمصري. وتقدر هذه الأراضي ب ٣٢،٠٠٠ دونم في الضفة الغربية وحوالي ال ١٠،٠٠٠ دونم في قطاع غزة.

وقد قام الصندوق القومي اليهودي بشراء أراضٍ في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وخاصة في ضواحي القدس الشرقية وعلى طول الخط الأخضر. وقدرت مساحة الأراضي التي اشتريت في المناطق المحتلة على يد الصندوق القومي اليهودي في السنوات الأولى لاحتلال ١٩٦٧ بحوالي ١٠٠،٠٠٠ دونم.

ان الغطاء القانوني غير واضح المعالم الذي يعمل فيه الصندوق قد أعطاه الإمكانية لممارسات أقل ما يقال عنها إنها لا تتمتع بإجماع ومشكوك في أمرها. فإلى جانب شراء الأراضي في المناطق المحتلة قام الصندوق ببناء البنية التحتية لبعض المزارع الفردية اليهودية التي أقيمت على أرض صودرت من عرب النقب. ومن جهة أخرى فقد قام عمال الصندوق وبعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة بنقل أشجار وأزهار معينة طبيعية وغيرها من القطاع إلى داخل إسرائيل (غورن ٢٠٠٧).

يرى بورات(٢٠٠٠، ص٧٥) أنه " من الممكن المقارنة بين عملية شراء الأراضي في ارض إسرائيل مع أسلوب استيطاني كولينالي مشابه؛ الفرنسيون في الجزائر". ويضيف أن الصندوق القومي اليهودي لم يعمل فقط على شراء أراضٍ فلسطينية، بل اهتم أيضا بالوضع الديمغرافي في البلاد بين العرب واليهود. ويؤكد أنه "مع توسيع وازدياد حدة الحرب العالمية الثانية بدأت قيادة الصندوق فحص إمكانية نقل عرب "أرض إسرائيل الغربية" إلى البلاد العربية كمقدمة للفصل بين اليهود والعرب كليا " (بورات ٢٠٠٠ ص ٨١). ويضيف أن الصندوق القومي اليهودي لم يهتم ب "حياة سكان البلاد العزل" وأن "مجلس الإدارة قرر انه قبل الدفاع عن حياة السكان يجب شراء أرض وإقامة مستوطنات عليها، لأنه فقط بوضع حقائق على الأرض من الممكن ان يكون الاستيطان (اليهودي) قوياً ومتيناً عند نهاية الحرب العالمية الثانية والحديث عن مستقبل ارض إسرائيل" (بورات ص٨٣).

ويتطرق بورات إلى الأساليب التي استعملت خلال الجهود التي بذلها يهوشواع خانكين من اجل "تخليص الأرض" فقد اظهر، أكثر من مرة، عداءه للعرب، وطلب إخلاءهم (من أراضيهم) باستعمال أساليب التخويف والقوة (بورات، ص ٨٧).

العلاقة بين الصندوق القومي اليهودي والجيش الإسرائيلي

يسيطر الجيش الإسرائيلي على حوالي نصف مساحة إسرائيل .غالبية هذه المناطق تستعمل للتدريبات العسكرية. لكن هناك بعداً آخر لهذا الكم الهائل من مساحة الدولة تحت سيطرة الجيش والذي يتطابق مع سياسة الصندوق القومي اليهودي. يقول غفيرتس: رئيس إدارة الصندوق القومي اليهودي بعد أحداث تشرين الأول سنة ٢٠٠٠ :

" أعمال العنف في البلاد تعكس أن الصراع على وجود دولة الشعب اليهودي لم ينته بعد . إن أساس وجود دولة إسرائيل هو تمسك الشعب بأرضه. وهكذا فإن محاربة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي هي ليست فقط من اجل منع التعرض للمواطنين، وإنما من اجل التمسك اليهودي بارض إسرائيل. وبذلك هناك تشابه معين بين نشاط الجيش ونشاط الصندوق القومي اليهودي. عند المؤسستين حاجات الأمن والمحافظة على الوجود (اليهودي) يسبقان كل شيء".

ويضيف غفيرتس " الكل يعرف أن مناطق المناورات العسكرية للجيش الإسرائيلي هي قواعد للتدريبات وتجهيز القوة المحاربة. ولكن ليس الكل يعلم بان التمسك بهذه الأراضي هدفه منع غزو غرباء لأراضي الدولة. هذه المصلحة المشتركة، المحافظة على الأرض ومنع استيلاء غرباء عليها أدى إلى تعاون تام بين الصندوق القومي اليهودي والجيش الإسرائيلي وخاصة في المناطق التي لا تستعمل للتدريبات بشكل مباشر. وهكذا بمساعدة الجيش، نستطيع تأمين استمرار التمسك اليهودي بأراضي الدولة هذه، والتي بدون مراقبة جدية نفقدها".

من جهة أخرى اعتقل قائد كبير في الجيش الإسرائيلي (يئير بلومنطال) وشركة هيمانوتا التابعة للصندوق القومي بتهمة الغش والخداع في إجراء صفقات شراء أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية

وقطاع غزة. حيث تم تحديد أراضٍ بملكية عربية لعائلات فلسطينية تسكن في خارج الضفة الغربية، وفي حالات أخرى لأناس متوفين وبيعها لشركة هيمانوتا عن طريق طرف ثالث.

وعند إتمام مثل هذه الصفقات لا يستطيع احد إرجاعها إلى أصحابها الأصليين، اذا ما قام الشاري بشرائها "عن حسن نية" حسب القانون الإسرائيلي. وهكذا ومع قناعة الشرطة الاسرائيلية أن هذه الصفقات هي غير قانونية وقد تمت عن طريق الغش والخداع فان الأراضي المشتراة تبقى في حوزة الصندوق القومي اليهودي (يهونتان ليس، ٢٠٠٥). ويعتقد عكيفا الدار (٢٠٠٥) أن مؤسسات " الشعب اليهودي " أصبحت الذراع الطويلة والقاسية للاحتلال الإسرائيلي، وان هذه المؤسسات أصبحت أداة منفذة لسياسة الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمويل المستوطنات الموجودة خارج الإجماع الإسرائيلي .

الصراع على دور ومستقبل اراضي الصندوق القومي اليهودي

هناك نقاش دائر بين قطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي حول الحاجة إلى خصخصة الأراضي وإفساح المجال إلى مرونة معينة في كل ما يتعلق بسياسة الأراضي. الكثير من الخبراء يرون أن استمرار الملكية العامة للأراضي هو احد العراقيل أمام التطوير. إضافة إلى ذلك هناك من يعتقد أن وظيفة الصندوق القومي اليهودي، قد انتهت عند قيام الدولة في العام ١٩٤٨.

المركبات التي تضغط من اجل فحص مكانة الصندوق القومي اليهودي ودوره:

١) الجماهير الفلسطينية في إسرائيل والتي تتحدى مديرية أراضي إسرائيل والصندوق القومي اليهودي من خلال التماسات لمحكمة العدل العليا عن طريق منظمات حقوق الإنسان مثل "عدالة" ، منظمة حقوق المواطن وغيرها .

كذلك ينشط أعضاء الكنيست العرب من خلال البرلمان الإسرائيلي من اجل التأثير على مجريات الأحداث واتخاذ القرار في أذرع السلطة المختلفة في كل ما يتعلق بموضوع الأراضي.

٢) سياسيون واكاديميون يهود من الجيل الجديد والذين يدعون إلى جعل إسرائيل " دولة كل مواطنيها" وليست دولة "يهودية ديمقراطية" . لهؤلاء نقاش فكري وسياسي مع الدولة وتعاملها مع المواطنين العرب، ويطالبون بالتغيير السريع في هذا الأمر، ويحذرون من تدهور علاقة المواطنين العرب مع الدولة.

٣) يهود صهاينة والذين يريدون المحافظة على إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية" ويعتقدون أن إسرائيل دولة قوية بما فيه الكفاية وتستطيع تقوية الديمقراطية وتعميق المساواة بين مواطنيها، ليس فقط العرب، وإنما تعميق المساواة لتشمل شرائح أخرى مهمشة في المجتمع الإسرائيلي مثل سكان مدن التطوير في النقب والجليل وخاصة اليهود الشرقيين منهم .

٤) القطاع الخاص وأصحاب رؤوس الأموال والذين يرون مديرية أراضي إسرائيل (بمن فيها الصندوق القومي اليهودي) وأسلوب إدارته للأراضي في إسرائيل كعائق أمام تطور الدولة . ويعتقدون إن سياسة الأراضي في إسرائيل هي تقليدية ولا تستطيع الاجابة على حاجات السوق والتطور السريع في عصر العولمة .

أمام هذا الوضع فقد أقيمت لجنة رسمية لفحص الوضع تدعى لجنة غديش.

لجنة غديش

لجنه غديش هي لجنة شعبية عينها رئيس الحكومة ايهود اولمرت والذي اشغل في العام ٢٠٠٣ منصب رئيس مجلس أراضي إسرائيل. وقد القي على عاتق اللجنة فحص عمل مديرية أراضي إسرائيل وإيجاد طرق أكثر سهولة لتعامل دائرة أراضي إسرائيل مع المواطن الإسرائيلي.

هذه اللجنة قدمت توصيات أقرت في الحكومة الاسرائيلية في العام ٢٠٠٤. إحدى هذه التوصيات تتعلق في العلاقة القائمة بين الدولة الاسرائيلية والصندوق القومي اليهودي والأراضي التي تحت سيطرته .أن أهم توصيات هذه اللجنة هي خصخصة الأراضي داخل المدن والقرى الاسرائيلية. وبموجب هذه التوصيات سينقل الصندوق القومي اليهودي حوالي ١٢٠٠٠٠ دونم تقع تحت سيطرته في مراكز المدن، مقابل ذلك سيحصل الصندوق القومي اليهودي على أراضٍ بديلة من الدولة، في النقب ٩٠٪ وفي الجليل ١٠٪. ومن المؤكد أن يأخذ التبادل هذا بعين الاعتبار ثمن وقيمة الأرض الغالية في مراكز المدن. بحيث تكون هذه الأراضي ليست : مناطق إطلاق نار ، محميات طبيعية، خطوط سكك حديد ولا غابات.

هذه التوصية والتي قبلتها الحكومة في حزيران ٢٠٠٥ (لم يوقع اتفاق بين الطرفين حتى الآن) ستزيد من حدة التمييز ضد الأقلية

العربية في إسرائيل ، حيث تكون هذه الأقلية في منطقتي الجليل والنقب حوالي أل ٧٠٪ من السكان العرب في البلاد، وهم أحوج القطاعات السكانية للأرض فيها.

كذلك فان حكومة إسرائيل تسعى إلى تقليص تأثير الصندوق القومي اليهودي في مديرية أراضي إسرائيل. فمن جهة واحدة للصندوق والذي يدعي ملكية ١٣٪ من مساحة الدولة نصف مقاعد مجلس أراضي إسرائيل . هذا المجلس هو صاحب الصلاحيات المطلقة في اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بأراضي الدولة في إسرائيل.

الخلاصة

استعرضنا في هذه الدراسة تاريخ الصندوق القومي اليهودي، نشاطه، مكانته ودوره في الشراء والسيطرة على أراض فلسطينية قبل قيام دولة إسرائيل وبعدها. دحضنا معتمدين على مصادر اسرائيلية، أكذوبة شراء الصندوق ١٣٪ من أراضي فلسطين قبل العام ١٩٤٨ .

القانون العنصري والذي صوتت لجانبه الأحزاب البرلمانية الصهيونية في القراءة التمهيدية هو مؤشر خطر آخر لتدهور دولة إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي. إذا نجح البرلمان الإسرائيلي في تعديل قانون مديرية أراضي إسرائيل فأن "الدولة اليهودية" ستتحول بتعريفها الرسمي، والذي أكل عليه الدهر وشرب، من دولة "يهودية وديمقراطية" إلى دولة "يهودية عنصرية".

أعضاء الكنيست الذين اقترحوا هذا القانون العنصري ومؤيدوهم يعطون الانطباع وكأنه أمام المواطنين العرب في إسرائيل ما تبقى من مساحة "أراضي الدولة" أي ٨٧٪ من الأراضي. والحقيقة المرة أن الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، تعيش ازمة خانقة في هذا المجال بسبب عدم تأجير "أراضي دولة" للمواطنين العرب في إسرائيل حيث خصص لهم اقل من ١٪ من مجموع ما خصص لمواطني الدولة منذ قيامها. هذه المساحات القليلة خصصت لتركيز عرب النقب في قرى محددة، وفي حالات أخرى أعطيت للجنود المسرحين في بعض القرى الدرزية في الشمال.

الصندوق القومي اليهودي، حسب تعريفه، هو مؤسسة تابعة ليس لحكومة إسرائيل وإنما للشعب اليهودي، وأراضي هذا الصندوق والتي اشتراها لا تتعدى أل ٩٥٠ ألف دونم، حسب كل المعطيات، هي يهودية بملكيتها . لكن أراضي هذه المؤسسة مدارة على يد مديرية أراضي إسرائيل وهي مؤسسة حكومية. مقابل ذلك فقد ضمن الصندوق القومي اليهودي نصف مقاعد مجلس أراضي إسرائيل والذي يدير سياسة الأراضي في إسرائيل بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية. ومع أن ممثلي صندوق أراضي إسرائيل لا يستطيعون الحصول على الأغلبية المطلوبة لتمرير قراراتهم إلا إنهم وعبر المعاهدة مع الدولة، والتي وقعت في العام ١٩٦٢ فقد ضمنوا أن تتبنى الدولة سياستهم بكل ما يتعلق بالأرض. والسؤال المطروح: هل المتغيرات السياسية ، والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل ستؤدي إلى الانفصال بين الصندوق القومي اليهودي ومديرية أراضي إسرائيل، وهكذا يتخلص الصندوق القومي اليهودي من ضغوطات تأجير الأراضي للعرب، ومن سياسة التمييز التي يتبعها ضد المواطنين الفلسطينيين في البلاد، كما جاء في قرار المحكمة العليا؟ أم أن الخطاب السياسي والاجتماعي في إسرائيل بما يتعلق بسياسة الأراضي سيتغير في أعقاب التماس "عدالة" وتصبح "أراضي الدولة" هي أراضي المواطنين جميعهم؟ لقد أصبحت الجماهير الفلسطينية في إسرائيل تعيش بين مطرقة الترانسفير العنصري وسندان تقليص الحيز، وبالتالي تقليص الوجود الفلسطيني في هذه البلاد .

إن استمرار استعمال أجسام يهودية مختلفة غير خاضعة للقانون الأسرائيلي مثل الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية هو استمرار لعملية "غسيل أموال وأراض" ستون سنة بعد قيام دولة إسرائيل.

من اجل منع ذلك لا بد أولا من تطابق حدود المواطنة الكامل والحدود الجغرافية لدولة إسرائيل وليس تطابق حدود المواطنة مع الحركة الصهيونية واليهود أينما وجدوا في العالم. هناك حاجة ماسة لأخذ المواطن العربي وحقوقه التاريخية بالبلاد بالحسبان . مقابل ذلك يجب التخلص من عقلية المستوطن الكولنيالي التي ما زالت مسيطرة في الدولة، والتخلص من المقولة "تخليص الأرض من الأغيار".

ومن أجل الوصول إلى ذلك يجب حل المؤسسات اليهودية غير الإسرائيلية مثل الصندوق القومي اليهودي والاكتفاء بمؤسسات مدنية. إن منع إقرار القانون يتوقف أيضا على مدى كفاحية وجاهزية الجماهير الفلسطينية في إسرائيل للتصدي لمثل هذا القانون العنصري. في مركز هذه الجاهزية تبني خطاب جديد في كل ما يتعلق بالأراضي والتخطيط في البلاد، والمطالبة بالحقوق التاريخية والجماعية ونقل هذه المطالبة إلى المحافل الدولية.

إن قبول الفرضية أن أراضي الصندوق القومي اليهودي هي يهودية بملكيتها ولا يمكن تأجيرها لمواطنين العرب سيفتح موضوعين جديدين للنقاش تعمد المواطنون العرب عدم فتحها بشكل كاف حتى الآن. الموضوع الاول هو الوسائل غير القانونية وغير الشرعية التي تمت بها هذه الصفقات بتواطؤ مع الانتداب البريطاني والضغط النفسي والاقتصادي الذي مورس ضد أصحاب الأراضي قبل قيام دولة إسرائيل وبعدها. أما الموضوع الثاني فهو كل ما يتعلق بأراضي وممتلكات الأوقاف الاسلامية والتي تقدر بمليارات الدولارات، والتي ما زالت الحكومة الإسرائيلية تسيطر عليها وتستعمل غالبيتها منذ العام ١٩٤٨. هذه الأملاك والتي تسيطر عليها مديرية أراضي إسرائيل عبر حارس أملاك الغائبين لا يعرف حجمها الدقيق، ولا إيراداتها حتى مسلمي فلسطين وقياداتهم، لكون الدولة اليهودية ومؤسساتها تتصرف بالأمر وكأنه شأن أمني.

المراجع

التقرير السنوي لمديرية أراضي إسرائيل عن نشاطات المديرية في سنة ١٩٨٩، القدس ١٩٩٠.

الصندوق القومي اليهودي، ٢٠٠١ ،المبنى التنظيمي لأقسام الصندوق القومي اليهودي . القدس : قسم الإرشاد.

شلومو ، تمفيرتس (٢٠٠٠) الجيش الإسرائيلي يحافظ على التمسك اليهودي بأرض إسرائيل، مجلة الأرض ،عدد ٥٠ ص ٣٤.

لين ، وولتر الصندوق القومي اليهودي، ص ٨٠.

يورات، حنانيا (٢٠٠٠) مجلس إدارة الكيرن كييمت يصمم سياسة الأراضي الصهيونية والتواجد الاستيطاني ١٩٣٠-١٩٤٧ مجلة الأرض ، العدد٥٠، ص ١٢٠.

هرتسل ، بنيامين (١٩٦٠) اليوميات ، ص ٧١ (١٢ حزيران ١٨٩٥) تل ابيب.

نخماني ، يوسف (٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧) يوميات، أرشيف هاشومر كفار غلعادي.

ليكط، يحيئيل (٢٠٠٣) مجلة الأرض عدد ٥٧ من القصة الحزينة للحقوق في الأرض لا يخرج احد وحاصلاً على كل ما يريد.

ليكط، يحيئيل ٢٠٠٦ ، الأرض القومية – الفكر مقابل الحاجة للمرونة لصالح احتياجات الشعب مجلة الأرض رقم ٦١ ص ١٠-١٤، .

ليتاني ، يهودا ، نقاش الأراضي ، جريدة هارتس ١٩٧٣, ٢,٤ ص ٤.

نيف، عميعاد (٢٠٠٣) أراضي الكيرن كييمت:يجب المحافظة عليها ،مجلة الأرض، العدد ٥١ ص ٦.

نيف، عميعاد (٢٠٠٧) ،ممنوع على الكيرن كييمت الانفصال عن دولة إسرائيل فيما يتعلق بأراضيها – مجلة الأرض عدد ٦٣ ص ٦

كراك، روت (١٩٩٣) "براعم بلورة سلطات وسياسات الأراضي الرسمية في دولة إسرائيل " الجزء الأول، مجلة الأرض ،العدد ٣٦، ص ٣١-٤٤.

دوتان، غورن ،٢٠٠٧ ، مساهمة الصندوق القومي اليهودي في تطوير النقب: ماض، حاضر، ومستقبل . القدس :الصندوق القومي اليهودي.

تسور، زئيف ١٩٨٣ . تراث الصندوق القومي اليهودي بتصميم سياسة الأراضي في الدولة – مجلة الأرض تموز ١٩٨٣ ، ص ٣٥-٦٩ .

المحكمة العليا ٩٢٠٥/٠٤ ، عدالة ضد دائرة أراضي إسرائيل، وزير المالية وصندوق أراضي إسرائيل ووزارة القضاء .

زينو، أبراهام (٢٠٠٧) – شخصيات جماهيرية تقف لجانب الكيرن كييمت (٢٠٠٧/٥/٩) www.yent.co.il

بنفنستي، ميرون (٢٠٠٧) – مع كل الاحترام للكيرن كييمت ، جريدة هارتس، ٢٠٠٧/٥/٢٨ ، قسم ب ص ١

ميخائيل، بنيامين (٢٠٠٧) تخريب الكيرن كييمت . جريدة يديعوت احرونوت ، الجمعة ٢٠٠٧/٧/٢٧ الملحق الأسبوعي، ص ٩.

تقرير "لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدامات بين قوات الأمن وبين مواطنين اسرائيليين في أكتوبر ٢٠٠٠ القدس أيلول ٢٠٠٣ المجلد ا ص ٤٢ .

بركات، عميرام (٢٠٠٥) . الصندوق القومي اليهودي وتخليص الأرض : حاجة وجودية أم تمسك في قوة سياسية؟. هارتس ١٠ شباط ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

بركات، عميرام (٢٠٠٥) – الصندوق القومي اليهودي اشترى أراضي في المناطق بالرغم من تصريحاته . هارتس . ١٤ شباط ٢٠٠٥، ص ٦ .

الكسندر، غبرائيل (١٩٩٣) . تأسيس شركة هيمانوتا محدودة الضمان ووظائفها الأولى (١٩٣٨ – ١٩٤٠) . مجلة كاتيدرا، عدد ٦٨ .

كيدار، الكسندر (٢٠٠٥) مناطق الضعف : القانون الإسرائيلي والحيز الاثني – القومي في إسرائيل .

هارتس (٢٠٠٥) . المستشار القضائي مزوز قرر : أراضي الصندوق القومي اليهودي سيتم تسويقها للعرب أيضا . ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٥ ص ١ .

الدار ، عكيفا (٢٠٠٥) . من يحاكم . هارتس ، ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ ، القسم الثاني ص ٢

العارف ، عارف (١٩٧٣) ، ماساة البدو في النقب وقضاء بئر السبع . بيروت : مركز الأبحاث . منظمة التحرير الفلسطينية . ص ٦٤.

بابه، أيلان. ٢٠٠٧. التطهير العرقي في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

غولان، أرنون (١٩٩٢). السيطرة على ارض عربية على يد المستوطنات اليهودية في حرب الاستقلال. مجلة كاتيدرا العدد ٦٣.

Encyclopedia Judaica, Vol. 10, p. 78

Granott, A. 1952. The Land System in Palestine, P. 281

Survey of Palestine, Vol. 1, P. 376

الكيرن كييمت لليهود فقط (www.adalah.org)